بسم الله الرحمن الرحيم

المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية

أمانة البحوث والتوثيق

المنتدى المصرفي السادس

التمويل بالعجز ما له وما عليه

إعداد:

د. على عبد الله على

التمويل بالعجز.. ماله وما عليه:

لقد كثر الحديث فى الاشهر الاخيرة عن مشكلة السيولة النقدية.. كان اخرها ما قرأته بالعنوان اعلاه بقلم جمال عبدالقادر فى عمود حروف بصحيفة (السودان الحديث) في عدد الاثنين 9 يناير 1995م ورايت ان اقتبس هذا العنوان واحاول ان ادلي بدلوي سيفى هذا المجال لكي لا يقال لماذا يصمت المتخصصون في الاقتصاد؟ ولو انني اعتقد ان المشكلة قد تجاوزت حدود ومقدرة الاقتصاديين الا ان هناك بعض جوانب لهذه المسالة لابد من التطرق اليها.

ان مشكلة السيولة هي جزء من مشكلة واسعة عريضة تتعلق بتوفر الموارد اللازمة لتمويل وتحريك كل النشاطات الاقتصادية في أي اقتصاد فان كانت الموارد المالية كافية لتمويل أي نشاط فلا مشكلة ولكن المشاكل تنشأ بالنسبة لاقتصاديات الدولة الضعيفة بنيتها المالية والتي لا تستطيع توفير الموارد المالية الحقيقية فتضطر الى اللجوء الى ما يسمي بالتمويل بطريقة العجز أو الاقتراض الداخلي من الجمهور عبر اذونات الخزانة و اذا ما كانت المدخرات القومية الضعيفه فان الدولة تجد نفسها مضطرة الى الاقتراضي من الجهاز المصرفي وهذا يعني مزيداً من طبع النقود لمقابلة الاحتياجات. وبما ان هذه التدفقات لابد وان تقدر وينظم تدفقها الا انه فى بعض الاحيان تحدث اضطراب فى هذه التدفقات فيحدث الشح وتجد بعض الوحدات الاقتصادية نفسها بدون أي موارد مالية وتطل الشكاوي براسها من عدم وجود سيولة كافية سواء للزراعة أو الحصاد أو التصدير أو تمويل أي نشاطات اقتصادية اخري.

وفي هذه اللقالة اود ان اطرق الى الوسيلة التى اراها جديرةم بحل مشكلة الموارد بصورة جذرية.. ولكن قبل ذلك لابد من التطرق الى ما يسمي بالتمويل بطرق العجز أي عن طريق طبع النقود.. ومن الدول لجأت الى هذه الطريقة وما اذا كانت لهذه الطريقة جدوي؟

ان التمويل بالعجز ببساطه شديد، هو اللجو الى الاقتراض من الجهاز المصرفي والذي يقوم بتوفير هذه الموارد المالية عبر اصدار النقود.

اولي هذه الدول التى لجأت الى تمويل تنميتها عن طريق طبع النقود هي الولايات المتحدة الامريكية في القرن التاسع عشر، لقد قامت بطبع النقود والاقتراض وعدم السداد وذلك من اجل تمويل نشاطاتها الانتاجية. ويرجع ذلك الى ان الموارد المالية حقيقة كانت شحيحه بالنسبة لاحتياجات الاقتصاد الانية والامكانيات التى تحتاج الى تفجير من موارد طبيعية وغيرها وفي هذا يقول ارثراشلينر نقر مستشار الرئيس السابق كيندي لشؤون امريكا اللاتينيه فى كتابه (الف يوم) وهي فترة حكم الرئيس كنيدي يقول اشلينرنقر ان الولايات المتحدة لم تكن لتصل الى ما وصلت اليه من نمو اقتصادي لولا انها لجأت الى طباعة النقود والاستلاف وعدم السداد وذلك فى القرن التاسع عشر.. ولكن عندما انتظمت الاحوال العالمية بدات الولايات المتحدة تطلب من دول امريكا اللاتينية عبر صندوق

النقد الدولي بعدم اللجوء الى مثل هذه الوسائل ومد الارجل على قدر اللحاق ويضيف اشليزنقر بـــان الولايات المتحدة فى هذه الحالة اشبه بالعاهره التى تطالبه باغلاق اماكن الدعاره بعد ان جمعـــت مـــالا وفيراً. هناك دولة اخري جربت هذا الامر التمويل بالعجز الا وهي جمهوريـــة الهنـــد.. ان الازدهـــار والتطور لتقني الذي تعيشه الهند جزء كبير منه هو نتاج لتكريس سياسة التمويل بالعجز والتى اتبعـــت من بداية اول خطة خميسية فى عام 1948 ولا شك ان مثل هذا النوع من التمويل قد ادي الى رفـــع معدلات التضخم الا ان اللاتزام بتوجيه هذه الموارد نحو انتاج حقيقي قلل كثير من درجات التضخم.

دولة ثالثة ابتعت اسلوب طبع النقود لتمويل النشاطات الانتاجية هي الاتحاد الســـوفيتي.. لم يكن الاتحاد السوفيتي ولا الدول الاشتراكية التى تدور فى فلكه تعمل على اساس قاعدة الذهب، وانمـــا كان جزءاً كبيراً من عبارة عن طباعة نقود من اجل تمويل النشاطات الانتاجية. هـــذا ويـــروي عـــن الرئيس السابق نميري انه عندما زار الاتحاد السوفيتي واثناء حديثه مع قادة السوفيت عن الاوضـــاع فى السودان ذكر امامهم ان اكثر المشاكل التى يعاني منها السودان هو عدم توفر الموارد الماليـــة الكافيـــة لتمويل النشاطات الاقتصادية فما كان من الرئيس خرتشوف الا ان تحدث باللغة الانجليزية قوال لنمير ان قيمـــة عملـــتكم منخفضـــة فمـــا علـــيكم الا ان تطبعـــوا النقـــود (RINT MR> ROSIDENT). من اجل تمويل النشاطات الانتاجية، واضاف بان الاتحاد السوفيتي لم تكن ليكون بدون هـــذه العمليـــة (والذمة على الراوي).

من هذه الامثلة الثلاثة وغيرها كثير نجد ان اللجو الى طبع النقود كوسيلة لتمويـــل النشـــاط الاقتصادي دون شح وضيق وخاصة فى ظل ظروف فيها المدخرات القومية ضعيفه هـــو امـــر عـــادي ولكن تحتاج الى شجاعة فى اتخاذ القرار والتخطيط له ففي هذه الحالة فان الضغط عن طريق الضرائب المتعددة والمتزايده لن يكون الا محبطا للنشاط الاقتصادي واحبـــا لمقـــدرات الافـــراد والجماعـــات فى الاستمرار فى الابتكار والعمل لذلك وجد ان تمويل النشاط الانتاجي (ولـــيس الاســـتهلاكي) بهـــذه الطريقه هو انجع الوسائل وذلك لفترات محدده حتي يقف الاقتصاد على ارجله.

ومن الاسباب التى تدعو الى ذلك الامر ليس انها موارد سهلة ولكن انما هـــي مـــوارد يمكـــن للدولة ان تتصرف فيها بدرجة كبيرة من المرونة ذلك لانها لا تمثـــل ودائـــع لاشـــخاص وشـــركات تستدعي استعمالها وجود ضمانات عديده أي انها اموال حرة بدون قيود اصـــدرتها الدولـــة ويمكنـــها اقراضها بيسر.

هذا والغريب فى سالامر ان هنالك جماعة دينية كاثوليكيه فى كوبيك بكندا (جماعة القـــديس مايكل) لها رؤى تؤيد هذا الاتجاه ويرون ان الدولة يجب ان تقوم بطباعة النقود واستعمالها مـــن اجـــل تمويل النشاطات الاقتصادية وعدم الاعتماد على ودائع البنوك وتـــري ان ودائـــع البنـــوك هـــذه اداة يستغلها الذين يسيطرون عليها ويوجهونها الوجهة التى يريدون وليس الاتجاه الذي يـــؤدي الى تفجـــير

الامكانيات من اجل اصلاح حال الناس وبالتالي لايكون هناك فقير فى دولة غنيه ككنـــدا. ويســـمون ذلك بالائتمان الاجتماعي (Social Credit) .

بل انهم يرون انهم فى مجتمع كاثوليكي فلابد من ان تكون الدولة بصفتها الراعيـــة ان تكـــون مسئولة من كل فرد فى المجتمع ذلك لان كل ما علي الكون هو ملك للخالق ولايعقل ان يحـــرم احـــد ما هو على وجه الارض خاصة ان رغب فى الحصول على ائتمان لتطوير عمله ويشرون بطريقة خفيـــة الى الاعتماد على استعمال الودائع كوسيلة لتمويل النشاط الانتاجي، يضع الناس تحت رحمـــة هـــذه البنوك التى تسيطر على فئه معينه. وقد اثار هذا التلميح اليهود فى كندا اعتقادا منهم ان هذه الجماعـــه انما تقصد اليهود فبدأوا فى مهاجمة جماعة القديس مايكل. وفكرتهما فى مجموعتها قريبة مـــن مفهـــوم الاستخلاف فى الفكر الاسلامي. هذه الافكار اثارت فى ذهني العديد من التساؤلات ويمكن ان نعـــود الهيا مرة اخري الا ان ما نريده منها هو الدولة يجب ان تكون اقدر على ايجاد السيولة عن طريق طبـــع النقود لتمويل النشاطات الانتاجية كبديل للضرائب التى تؤدي الى احبـــاط النشـــاطات الاقتصـــادية وبديل للودائع وهذه الجماعه ايضا تري بعدم فرض الضرائب اذ انها تقتل الحـــافز للعمـــل والابتكـــار والانتاج.

الذى ينظر الى السودان يجد ان السياسات اثناء فترة الاستعمار وما بعدها كانت تهـــدف الى تمويل أي نشاط الاقتصادي بعد التاكد من ان هناك مـــوارد ماليـــة. أي ان السياســـة البريطانيـــة فى السودان كانت تعمل على اساس تحقيق فوائض مالية فى اول الامر ثم بعد ذلك تحديـــد المشـــروعات المراد تنفيذها يناء على حجم هذه الموارد وذلك حتي لا تتحمل الادارة البريطانيـــة مســـؤولية تمويـــل التنمية في السودان وتضطر الى تغطية العجز من الخزانة البريطانية ومن اجل ذلك حدد الاســـتهلاك فى البلاد بصورة حازمه ودقيقه. فأهل الشرق لهم العجوه والقهوه والفوطه لستر العورة. ولاهل الغـــرب توب الزراق والعراقي (القميص) ولاهل الجنوب العري والجهل ولاهل الخرطوم الـــرداء والشـــورت والترماي (لكي لاستورد العربات) وكذلك ثياب الدمور لكي لاتســـتورد الثيـــاب المصـــنوعة مـــن بريطانيا. وهكذا تمكنت الادارة البريطانية من الضغط وضبط مستوي الانفاق الكلـــي وذلـــك حـــتي لاتضطر الادارة البريطانية للجوء الى بريطانيا لتمويل أي فرق بين الدخل والمنصـــرف. لـــذلك عنـــد الاستقلال وجدت السلطات المالية فوائض مالية اضافة لما كان من عملات اجنبية (بالاســـترليني) ورد الى السودان. ذلك لانه وكنتيجة لهذا الضغط خلقت وفورات بالعملات الصـــعبة كانـــت تســـتغلها بريطانيا فى بنوكها وبعد الاستقلال ردت هذه الاموال الى كل دولة مستعمرة وكانت تعـــرف بـــــ (Sterling Balances).

أي (وفورت الاسترليني) هذا مما ساعد السودان على تمويل مشروع (المنقل) من هذه الوفورات الممكنه و لم يحتاج الى عملات اجنبية الا لمدي خمسة مليون دولار كان اول قرض حصلنا عليه من البنك الدولي.

هذه السياسات التى كانت انكماشيه فى طبيعتها (وفيها مبدأ مد الارجل فى قدر اللحاف) استمرت للاسف الشديد لسنوات بعد الاستقلال على نفس النمط الذي تركته الادارة البريطانية. ولكن بعد ان بدأ بالخطه العشرية سفى 62/61 وبدأت صعوبات الخطة تظهر فى عام 64/63 بدأت فكرة اللجو الى الجهاز المصرفي وخاصة بنك السودان لبدء التمويل بالعجز وقد كان ذلك بداية المشاكل بين وزارة المالية وبنك السودان حول النسبة التى يسمح بها للحكومة المركزية الاقتراض من الجهاز المصرفي. و لم يكن الامر سهلا لانه كان فى بنك السودان مدير اجنبي يدعي سيمنسكي (بريطاني من اصل بولندي) وقد حدثت مناوشات بينه وبين وزارة المالية عندما كان المرحوم الشريف حسين الهندي وزيرا للمالية فى المرة الاولي. واذكر ان هذا المدير العام لبنك السودان قدم استقالته بعد خدمة دامت سبع سنوات وقبل مغادرته سألته لماذا استقال؟ قال لي بالحرف الواحد (انه عندما يطبق قانون الغاب فانه من الافضل الابتعاد) كان يري فى رفع نسبة الاقتراض من بنك السودان قانونا للغاب.

بهذا الفك روجد السودان انه لا يستطيع استخدام موارد مالية مخلقوه عبر البنك المركزي لتمويل النشاطات الانتاجية وبالتالي وجد السودان نفسه يتمتع بمستوي متواضع جدا من النشاط الاقتصادي مستوي متخلف ولا يتناسب مع حجم امكاناته الطبيعية والبشرية الهائلة لذا يستغرب البعض هذه الدرجة من التخلف والبلاد زاخرة بالامكانات المادية والبشرية.

وفي عام 1966م عندما بدأت حكومة السيد الصادق المهدي باول برنامج للتركيز الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي كان اهم اهداف البرنامج هو خفض اقتراض الحكومة المركزية من حوالي 12 مليون جنيه الى ثلاثه مليون (لا اذكر) حدث تغيير وزاري وجاء يالمرحوم الهندي للمرة الثانية فما كان منه بروحه الطيبه التى تشبه الى حد كبير روبن هود (الشخصية الاسطورية التى كانت تأخذ من الاغنياء وتعطي للفقراء) وأري ان مشكلة العطالة والركود الاقتصادي لايمكن ان تحل الا عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي. لذلك قام بحل مشكلة للعطالة بخلق ما كان معروفا ببند للبطالة واعطي العمالة الى عدد كبير من المتعطلين. ادي هذا الامر الى ازدياد الاقتراض من الجهاز المصرفي بعد ان كان فى انخفاض واضح نتيجة للبرنامج الذي اتفق فيه مع صندوق النقد الدولي للفترة 1969/1996م.

عندما تصاعد الاقتراض من الجهاز المصرفي اعتبرت سلطات الصندوق ان في هذا خرقا للاتفاق فما كان من سلطات الصندوق الا ان اوقفت السحب من الاموال المخصصة وكان ذلك فى شهر مارس 1969. وجاءت مايو وجاء التأميم في عام 1970 ومعه فكر اشتراكي واضح المعالم.

وفي هذه الفترة بدأ فى وضع خطة كاملة (Credit Plan) للائتمان للاقتصاد ككل على ان التمويل بالعجز اتخذ ولاول مرة شكلا جاداً اذ ان بنك السودان قام بتمويل النشاطات الانتاجية للمؤسسات العامة وخاصة فى المجال الزراعي وضغطت بصورة واضحة على اقتراض الحكومة المركزية الا ما كان منه ذاهبا لنشاط انتاجي وكانت الحكمه هو الا الاقتراض من اجل الاستهلاك وانما من اجل تحريك وحل المشاكل المالية لاي نشاط انتاجي وهذا امر مشتق مما كانت تمارسه الدول الاشتراكية كما ذكرنا سابق ان توفير الموارد المالية لكل النشاطات الانتاجية عبر طبع النقود.

والرغم من الفترة التى تلت حتي نهاية حكم نمير لم يكن عنصر حرب الجنوب عنصراً مؤثرا ذلك لان اتفاقية اديس ابابا فى عام 1972 حلت الى حد كبير مشكلة الجنوب واستقرت الاحوال برغم عدم وجود عبء كبير الا ان الاتقارض من الجهاز المصرفي سار بطريقة لا تستوحي فكراً معينا وانما الاقتراض السهل من اجل صرف استهلاكي وليس انتاجي وكان كلما تعجز الحكومة المركزية من سداد ما عليها بعد نهاية السنة المالية كانت تحول هذه المابلغ الى ديون طويلة الاجل بأمر مؤقت بتعديل بنود الاقتراض فى قانون بنك السودان مما ادي الى ان تتراكم هذه الاموال بصورة واضحة وتترك اثارها التضخمية بصورة واضحة.

استمر هذا النمط حتي جاءت ثورة الانقاذ. وقد كان الموقف الكلي لاقتراض الحكومة المركزية فى حوالي اغسطس حوالي 21 مليار جنيه سوداني. وعقد المؤتمر الاقتصادي الذي ادي الى وضع البرنامج الثلاثي للانقاذ الذي انتهي فى العام الماضي وبدأ برنامج الاستراتيجية القومية لعشر سنوات.

من الملاحظ ان البرنامج الثلاثى بدأ تنفيذه بعيداً عن صندوق النقد الدولي الذي كان يطالب بسداد ديونه على السودان وكان السودان قد وصل الي مستوي الدولة غير المتعاونه مع الصندوق. والواقع انه لو ان السودان دخل فى حوار على كيفيه سداد الديون للصندوق لما تمكن من احداث التغيير الذي حدث ودعم النشاط الانتاجي كما حدث فى السنوات 91/90 = 93/92 وخاصة المجال الزراعي. وفي نفس الوقت اصبح الجنوب عبئا ماليا كبيراً كان على وزارة المالية توفير احتياجاته كما بدأ فى اعادة تأهيل مؤسسات وفتح مؤسسات جديده فرضت عليها اللجوء الى الجهاز المصرفي بصورة دائمة وكلما ارتفع عجز الميزانية كلما كان اللجوء الى الجهاز المصرفي أي ان التمويل بطريقة العجز قد مارسته السياسة الاقتصادية جزء منه فى اتجاه استثماري وجزء اخر كبير فى مجالات استهلاكية. ولو انه لم يعلن كسياسة الا ان الواقع والارقام تقول بان الدولة مارست التمويل بالعنجز

أي عن طريق طبع النقود ولكن المشكلة فى هذا الامر هوا ن جزء كبير من هذه السيولة ذهب فى اتجاه استهلاكي مما ادي الى ان يكونعجز الميزانية مساهما بحوالي 50% من الزيادة فى ارتفاع الاسعار أي ان هذه السيولة لو كانت قد وجهت للقطاع الخاص أو الؤسسات تعمل على نسق تجاري لاتت بفائدة كبيرة. وهذا ما امن عليه د. عزالدين ابراهيم حسن الخير الاقتصادي وعضو المجلس الانتقالي بقوله بانه لو ان هذه الموارد المفترضه والمتراكمه من عهود سابقه والتى بلغت قوله 500 مليار جنيه كانت لدي القطاع الخاص لافاد بها كثيرا ذلك فى تقديري يرجع الي ان القطاع الخاص سيعيدها الى الجهاز المصرفي مرة اخري ليستفيد منها الاخرون. ونضيف بان الذين يحسبون اموالهم خارج الجهاز المصرفي صوف يضطرون للتعامل معه طالما ان للدولة موارد مالية كافية ولا حاجة لها بفرض ضرائب متواصلة. مناخ كهذا يمكن ان يساعد كثيراً فى ازدياد النشاط الاقتصادي وتفجير خيرات البلاد وهذا بدوره يخلق موارد مالية متزايده للدولة يساعدها فى قضاء حاجاتها.

الذي ينقص فى هذه الرؤى هو التفكير المنظم فى الاستفادة من سلطان الدولة وخلق النقود وتوجيهها بطريقة عقلانية سليمه نحو النشاط الانتاجي. ان امكانات البلاد المتعددة لايمكن تفجيرها الا بسلطان الدولة فى المقام الاول وذلك بخلق الموارد المالية التى يحتاج اليها الاقتصاد. اما قبلنا ان نستمع الى افكار صندوق النقد الدولي بخفض العجز المالي وبالتالي غل يد الدولة من توجيه هذه الموارد نحو نشاط مفيد انما يؤدي الي بنا الى ان نظل فى مكاننا ليس ذلك فقط وانما سنجد هذه اسياسات الانكماشيه ستؤدي فى نهاية الامر الى ان نفقد الكثير من النشاطات القائمة فى البلاد. لقد ذ

كرنا ان دولا عديده اتبعت هذا الاسلوب الا وهو خلق النقود أو خلق السيولة نمت اقتصادياتها ثم يطلب بعضا منها ان هذا امر شر ولا يليق وسوف يؤدي الى التضخم، هذا في وقت كانت فيه هذه الوسيلة سببا فاعلا فى دفع النشاط الانمائي فى البلاد التى جربته.

من هنا نقول ان التمويل بالعجز ليس شرا كله ولكن يحتاج الى شجاعه بتحمل مسؤوليته والعمل الدؤوب على توجيه هذه الموارد (المخلوقه) الى اتجاهات الانتاج ومساعدة الزراعة والحصاد والتصدير، وفي هذه الاخيرة نود ان نذكر مثالا بسيطا لدي ملعومات اكيده بان مندوبي شركة لها امتياز معينة فى منطقة معينة ليس لديها سيولة كافية لشراء انتاج تلك السلعة من المنتجين فى الوقت الذي نجد ان هذه السلعة هبه من الله سبحانه وتعالي وتأتي لنا بعملات اجنبية.

اننا نبتغي ان نذهب بهذا الامر الى ابعد من مجال التصدير ولو انه امر هام ان تكون للدولة سياسة واضحة نحو التمويل بالعجز وذلك بالعمل على طبع النقود وتوجيهها نحو المجالات الانتاجية وخاصة التى تعود للبلاد بالعملات الحرة لانه ليس من المعقول ان نخنق انفسنا بأيدينا خوفا من هذه الطريقة. ان الهند مثلا وضعتها فى صلب اول خطة لها واشارت اليها فى خططتها اللاحقة دون خوف أو وجل.

ان المشكلة الوحيدة التى ربما ستواجهنا هي احتمال دخولنا مع صـــندوق النقـــد الـــدولي فى برنامج سوف يستلزم علينا تصورا انكماشيا معينا نعمل فيه على خفض الاقتراض من الجهاز المصـــرفي ولو ان امر كهذا مرغوب فيه الى المدي الذي يكون فيه اذ طبيعة استهلاكيه الا ان تخطيط هذا الامـــر لابد ان يكون فى ايدينا وبتوجيه منا وليس بتوجيه من اخرين وان كان لنـــا ان نختـــار بـــين رضـــي الصندوق ورضي الشعب ففي اعتقادي انه لابد لنا من ان نضحي برضـــي الصـــندوق لان رضـــاء الصندوق يعني انكماشا فى كل شئ وما الى ذلك من مخاطر اجتماعيه وسياسية نحن فى غني عنها.

هذه قناعاتي من خلال تجربة طويلة حبستها فى عقلي ولكني قررت الافصـــاح عنـــها ابتغـــاء مرضاة الله وارجو ان اكون قد وفقت والله من وراء القصد.